مكانة الصحيحين

تأليف

الدكتور
خليل إبراهيم ملا خاطر
أستاذ الحديث المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الفصل العاشر

الصحيحان لم يستوعبا جميع الصحيح وإنما أغلب أصح الصحيح

لقد ادعى بعض الجهال – ممن لا علم لهم بالحديث الشريف ، وعلومه – أن جمهور العلماء يشيرون إلى الاكتفاء بالصحيحين ، وأن الصحيحين إستوعبا الحديث الصحيح .

وهذا الادعاء – عدا عن كونه جهلاً من قائله ، وأنه لا دراية له بما صح عن علماء الحديث ، فضلا عما صح من الحديث ، فإنه أيضاً – يتناقض مع ما قاله الشيخان أنفسهما ، وما قاله علماءُ الحديث ، من أن الصحيحين لم يستوعبا جميع ما صح من الحديث ، بل لم يستوعبا المشروط فيهما ، ويتناقض أيضاً مع ما صح من الحديث الشريف .

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى : الفائدة الرابعة : لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ، ولا التزما ذلك .

فقد روينا عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتابي « الجامع » إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول .

وروينا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا – يعني في كتابه الصحيح – إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه » .

قلت [ابن الصلاح] : أراد – والله أعلم – أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن

لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم »[١] .

وقال الحاكم أبو عبد الله رحمه الله تعالى في « المستدرك » : ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماءِ الدين ، وأئمة المسلمين ، يزكون رواة الأَخبار ، ونقلة الآثار ، ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار ، فمن هؤلاءِ الأَئمة :

أَبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي .

وأَبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، رضي الله عنهما .

صَنَّفَافي صحيح الأَخبار كتابين ، مهذبين ، انتشر ذكرهما في الأَقطار ، ولم يحكما ولا واحد منهما : أَنه لم يصح من الحديث غير ما أَخرجه .

وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة ، يشمتون برواة الأَخبار ، بأَن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث . وهذه الأَسانيد المجموعة المشتملة على أَلف جزءٍ أَو أَقل أَو أَكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة .

وقد سأَلني جماعة من أَعيان أَهل العلم بهذه المدينة وغيرها ، أَن أَجمع كتاباً يشتمل على الأَحاديث المروية بأَسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها ...»[٢] .

فهو يذكر رحمه الله أَن الدافع الذي حمله على تأْليف هذا الكتاب

---

(١) علوم الحديث (١٥ – ١٦)

(٢) المستدرك (١ : ٢ – ٣) .

إنما هو زعم هؤلاء المبتدعة الذين يرون أن الصحيح إنما هو ما في البخاري ومسلم ، وما سواهما فهو سقيم غير صحيح ، بينما الصحيح خلاف قولهم ، وإنما الذي في الصحيحين هو بعض الصحيح لا كل الصحيح ، كما قال الشيخان أنفسهما .

وقال الحاكم رحمه الله تعالى أيضاً - في المدخل - كما نقله ابن الأَثير رحمه الله بعد ذكره لأَقسام الصحيح المتفق عليه والمختلف فيه : هذه وجوه الصحيح المتفقة والمختلفة ، قد ذكرناها لئلا يتوهم متوهم أنه لم يصح من الحديث إلا ما أَخرجه البخاري ومسلم .

فإنا نظرنا فوجدنا البخاري قد صنف كتاباً في التاريخ ، جمع أَسامي من روي عنهم الحديث ، من زمان الصحابة إلى زمن خمسين ، فبلغ عددهم قريباً من أَربعين أَلف رجل وآمرأة ، خرَّج في « صحيحه » عن جماعة منهم ، وخرَّج مسلم في « صحيحه » عن جماعة .

قال الحاكم : جمعت أَنا أَساميهم ، وما اختلفا فيه ، فاحتج به أَحدهما ولم يحتج به الآخر ، فلم يبلغوا أَلفي رجل وامرأَة .

قال : ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأَربعين أَلفا ، فبلغ : مائتين وستة وعشرين رجلاً .

فليعلم طالب هذا العلم : أَن أَكثر رواة الأَخبار ثقات ، وأَن الدرجة العليا ، للذين في « صحيحي البخاري ومسلم » وأَن الباقين أَكثرهم ثقات ، وإنما سقطت أَساميهم من « الصحيحين » للوجوه التي قدمنا ذكرها . لا لجرح فيهم ، وطعن في عدالتهم ، وإنما فعلا ذلك في كتابيهما زيادة

في الاحتياط ، وطلباً لأشرف المنازل . وأعلى الرتب ، وباقي الأحاديث معمول بها عند الأئمة .

ألا ترى أن الإمام أبا عيسى الترمذي رحمه الله - وهو من المشهورين بالحديث والفقه - قال في آخر كتابه « الجامع[١] » . إن جميع ما في كتابنا من الحديث معمول به ، وأخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين - فذكرهما - .

قال الحاكم رحمه الله : فإذا كان كتاب الترمذي على كثرة ما فيه من الأحاديث ، لم يسقط العمل بشيء منه إلا بحديثين ، فكيف يظن أنه لا صحيح إلا ما في كتابي البخاري ومسلم »[٢] .

قلت : أما قول الحاكم رحمه الله بالنسبة لعدد رجال الصحيحين . « فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة » فغير دقيق . إذ عدد رجال الصحيح - كما هو في كتاب الجمع بين رجال الصحيحين للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف - بابن القيسراني - وهو الذي جمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني . قلت : عددهم ألفان وأربعمائة وخمسة (٢٤٠٥) عدا ما استدركه عليه الحافظ رشيد الدين ، فانظره .

وأما الحديثان اللذان قال عنهما الترمذي : لم يعمل بهما أحد من أهل العلم . فالأول : حديث ابن عباس في الجمع في الحضر من غير خوف ولا سفر . فقد رواه مسلم أيضاً ورد النووي

---

(١) سنن الترمذي : أول كتاب العلل (٥ : ٧٣٦) .
(٢) جامع الأصول (١ : ١٧٢ - ١٧٤) .

رحمه الله على الترمذي في دعوى الإجماع على ترك العمل به ، وقال إنه عمل به جماعة من الأئمة وهو قول ابن سيرين وأشهب وجماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر .

والحديث الثاني: حديث معاوية في قتل شارب الخمر إذا عاد إليه أربع مرات . وقد رواه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي ومن طريق جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة ، وقال به جماعة من أهل العلم بالحديث .

وإذا كان كتاب الترمذي يحوي ما يقرب من أربعة آلاف حديث ؛ وفيه من الحديث الصحيح الكثير ، وليس فيه حديث واحد غير معمول به ، فكيف يظن أن الصحيح فقط ما حواه الصحيحان ، ويظن إمكانية الاكتفاء بهما فقط . !!!

إن البخاري ومسلماً رحمهما الله تعالى لم يلتزما إخراج كل حديث صحيح عندهم في كتابيهما ، كما أنهما لم يلتزما الإخراج عن كل راوٍ ثقةٍ عندهم أيضاً ، والدليل على ذلك . أولا : كثرة الأحاديث الصحيحة سواءٌ عند الشيخين أو غيرهما ، والثاني كثرة الرواة الثقات .

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى : أحفظ مائة ألف حديث صحيح . ومائتي ألف حديث غير صحيح . وقال أيضاً : « لم أخرج في هذا الكتاب إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لحال الطول - كما مر - وقال أيضاً : أخرجت هذا الكتاب - يعني الصحيح - من زهاءستمائة ألف حديث ، وجعلته حجة بيني وبين الله - كما مر أيضاً .

وقال مسلم رحمه الله : صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة

ألف حديث مسموعة - كما مر - وقال أيضاً : ليس كل شيءٍ عندي صحيح وضعته ههنا .

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : صح - من الحديث - سبعمائة ألف وكسر »[١] .

وقال أيضاً : جمعت في المسند أحاديث انتخبتها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً »[٢] .

فإذا صح من الحديث هذا العدد الكبير سواءٌ من قول الشيخين أو من غيرهما ، وجعلا في كتابيهما مجتمعاً من غير المكرر أقل من عشرة آلاف حديث . إذ يوجد في البخاري من غير المكرر كما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله ألفان وستمائة واثنان حديثاً وبالمكرر سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، وأما بالمتابعات والمعلقات فالموجود تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً . وأما صحيح مسلم فبترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله : ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون حديثاً . وقد جمعتها حسب ترقيمه فبلغت أربعة آلاف وستمائة وستة عشر حديثاً ، وأما بالمكرر فقد ذكر الميانجي أنها ثمانية آلاف حديث ، وقال أحمد بن سلمة : هي اثنا عشر ألف حديث .

قلت : وعلى أي رقم كان مجموع ما في الكتابين من غير المكرر لا يتجاوز ستة آلاف حديث ، إذا علمنا أن جميع ما في البخاري أخرجه مسلم في صحيحه سوى ثمانمائة حديث وعشرين حديثاً - كما قاله الحافظ ابن حجر ونقله أيضاً الحافظ السيوطي رحمهما الله تعالى[٣] .

(١و٢) تدريب الراوى (١ : ١٠٠) .

(٣) فتح البارى (١٣ : ٥٤٣) .وتدريب الراوى (١ : ١٠٤) .

قلت : فإذا صح من الحديث هذا العدد الكبير ولم يخرجا إلا هذا العدد القليل ، وهو أقل من العشر ، لذا فيمكن القول أنه بقي من الصحيح الكثير ، وهو أكثر من تسعة أعشار الصحيح .

كما أنهما لم يلتزما الإخراج عن كل راوٍ ثقة . ويتضح ذلك من المفارقات الكبيرة بين ما جمعه البخاري في تاريخه الكبير ، وبين ما ذكره من الضعفاء في كتابه « الضعفاء » وبين ما أخرجا عنه في كتابيهما – سواءٌ اتفقا على الإخراج عنه أو انفرد به أحدهما – فإذا كان عدد ما جمعهم البخاري رحمه الله فى تاريخه الكبير نحواً من أربعين ألفاً وزيادة ، وكتابه الضعفاء دون سبعمائة نفس ، وعند الحاكم مائتان وستة وعشرون – وما أخرجا عنه – متفقين أو منفردين – أقل من ألفين وخمسمائة ، وما بقي فكلهم ثقات . دل هذا على أنهما لم يلتزما بالإخراج عن كل ثقة . كما أنهما لم يلتزما إخراج كل حديث صحيح ، وإنما كان قصدهما رحمهما الله تعالى إخراج مختصر للحديث الصحيح . وقاله البخاري صراحة – كما مر .

ولو أخرج الشيخان كل حديث صحيح – عندهما – وعن كل ثقة – عندهما – لجمعا في الباب الواحد أحاديث جماعة من الصحابة ، ولذكرا طريق كل واحد منهم – إذا صحت – كما يفعلان في التابعين الثقات – وهكذا – فيصير الكتاب عندهما كبيراً جداً وهذا في غاية الصعوبة والمشقة .

وما قاله الشيخان رحمهما الله تعالى – مبينين أنهما لم يفردا كل ما صح عندهما وأن القصد كتابة مختصر – إنما هو جواب لبعض

المبتدعة الذين شنعوا على أهل الحديث أنه لم يصح من الحديث إلا أقل من عشرة آلاف . فكان قول الشيخين جواباً لهم . ولولا ظهور المبتدعة وإطالتهم في مقالتهم ، وطعنهم في أهل الحديث ، لما كرر علماءُ الحديث ما عرفوه من قول الشيخين أنهما لم يستوعبا الحديث الصحيح .

كما أن بعض الحفاظ فهم أن شرط الشيخين استيعاب كل ما صح عندهما ، ولذا ألزمهما إخراج كثير من الأحاديث لم يخرجاها ، وهذا إلزام ما لا يلزم ، كيف وهما لم يلتزما ذلك ، ولم يشترطا . بل صرحا بعكسه ونقيضه .

لذا سأذكر بعض أقوال أهل العلم بالحديث ما يؤكد قول ما قلته ونقلته عنهما .

قال الحازمي رحمه الله : إن قيل - فإن كان الأمر على ما ذكر - [أن العبرة بالصحة لا بالعدد] فإن الحديث إذا صح سنده ، وسلم من شوائب الجرح ، فلا عبرة بالعدد والإفراد ، وقد يوجد على ما ذكرت حديث كثير ، فينبغي أن يناقش البخاري في ترك إخراج أحاديث هي من شرطه ، وكذلك مسلم ، ومن بعده .

قلت [الحازمي] الأمر على ما ذكرت من أن العبرة بالصحة لا بالعدد.

وأما البخاري ، فلم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث ، حتى يتوجه عليه الاعتراض .

وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح ، وهم خلق كثير ، يبلغ عددهم نيفاً وثلاثين ألفاً ،

لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس ، ومن خرّجهم في جامعه دون ألفين .

وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث ، ويشهد لصحة ذلك وذكرقول البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح . ثم ذكر قوله الآخر أيضاً : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر .

ثم ذكر قول البخاري : كنت عند إسحق بن راهويه ، فقال لنا بعض أصحابنا : لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع هذا الكتاب .

قال الحازمي رحمه الله : فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث ، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ، ولا في الحديث ... »[(١)] .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى : « ولم يستوعبا الصحيح، ولا التزماه »[(٢)] .

وقال رحمه الله في شرح مسلم : « ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره ، البخاري ومسلماً رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بها ، وذكر الدارقطني وغيره : أن جماعة من

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (٤٧ — ٥١) .

(٢) التقريب — بشرح التدريب (١ : ٩٨) .

الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورويت أَحاديثهم من وجوه صحاح ، لا مطعن في ناقليها ، ولم يخرجا من أَحاديثهم شيئاً ، فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما .

وذكر البيهقي : أَنهما اتفقا على أَحاديث من صحيفة همام بن منبه ، وأَن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأَحاديث منها ، مع أَن الإسناد واحد

وصنف الدارقطني وأَبو ذر الهروي في هذا النوع الذي أَلزموهما .

وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة ، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأَنهما لم يستوعباه ، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح ، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جمل من مسائله ، لا أَنه يحصر جميع مسائله .

لكنهما إذا كان الحديث ــ الذي تركاه ، أَو تركه أَحدهما ، مع صحة إسناده في الظاهر ــ أَصلا في بابه ، ولم يخرجا له نظيراً ، ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أَنهما أَطلعا فيه على علة ، إن كانا روياه[١] ، ويحتمل أَنهما تركاه نسياناً ، أَو إيثاراً لترك الإطالة ، أَو رأَيا أَن غيره مما ذكراه يسد مسده ، أَو لغير ذلك ، والله أَعلم[٢] ا هـ .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله : ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأَحاديث ، فإنهما قد صححا أَحاديث ليست في كتابيهما ، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أَحاديث ليست عنده ، بل في السنن وغيرها[٣] .

---

(١) كذا فى الأصل « ولعله : إن كانا لم يروياه » والله أعلم :
(٢) شرح صحيح مسلم (١ : ٢٤) وانظر تدريب الراوى (١ : ٩٨ - ٩٩) .
(٣) مختصر علوم الحديث (٢٥) .

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى : وبالجملة ، فكتاباهما أَصح كتب الحديث ، [و] لكنهما [لم يعماه] . أَي لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهما ، بل لو قيل إنهما لم يستوعبا مشروطهما ، لكان موجهاً . وقد صرح كل منهما بعدم الاستيعاب .

فقال البخاري – فيما رويناه من طريق إبراهيم بن معقل عنه – : ما أَدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحيح خشية أَن يطول الكتاب .

وقال مسلم : إنما أَخرجت هذا الكتاب ، وقلت : هو صحاح ، ولم أَقل : إنه ما لم أَخرجه من الحديث فيه ضعيف .

وحينئذ فإلزام الدارقطني لهما في جزءٍ أَفرده بالتصنيف ، بأَحاديث رجال من الصحابة ، رويت عنهم من وجوه صحاح ، تركاها مع كونها على شرطهما . وكذا قول ابن حبان : ينبغي أَن يناقش البخاري ومسلم في تركهما إخراج أَحاديث هي من شرطهما ، ليس بلازم .

ولذلك قال الحاكم أَبو عبد الله : ولم يحكما ولا واحد منهما ، أَنه لم يصح من الحديث غير ما أَخرجه ...

ثم قال السخاوي رحمه الله : والحق أَنهما لم يلتزما حصر الصحيح فيما أَودعاه كتابيهما ... »[1] .

إذا تبين هذا أَقول ، إن دعوى استيعاب الصحيحين للحديث الصحيح أَجمع دعوى باطلة ومردودة ، وليس عليها دليل ، ولا شاهد .

---

(١) فتح المغيث للسخاوى (١ : ٢٦ – ٢٧) .

وتأما قول الحافظ أبي عبد الله : محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري - المعروف بابن الأخرم - شيخ الحاكم - قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث - يعني في كتابيهما فهو محمول على أصح الصحيح ، أي الدرجة الأولى التي أشار إليها الحاكم رحمه الله في المتفق عليه من الأقسام الخمسة المتفق عليها من قسم الصحيح . وإلا فهو قول بعيد .

قال ابن الصلاح رحمه الله : ثم إن أبا عبد الله ابن الأخرم الحافظ قال : « قَلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث » يعني في كتابيهما ، ولقائل أن يقول : ليس ذلك بالقليل ، فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير ، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير ، وإن يكن عليه في بعضه مقال ، فإنه يصفو له منه صحيح كثير[1] » .

وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في منظومته :

ولم يعماه ، ولكن قل ما   عن ابن الأخرم منه قد فاتهما
وَرُدَّ ، لكن قال يحيى البر   لم يفت الخمسة إلا النزر
وفيه ما فيه لقول الجعفي   أحفظ منه عشر ألف ألف

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته :

من الصحيح فوته كثير   وقال نجل أخرم : يسير
مراده على الصحيح فاحمل   أخذا من الحاكم أي في المدخل
النووي : لم يفت الخمسة من   ما صح إلا النزر فاقبله ودن

---

(١) علوم الحديث (١٦) .

وقال النووي في التقريب : قيل ولم يفتهما إلا القليل ، وأنكر هذا ، والصواب أنه لم يفت الخمسة إلا اليسير ، أعني الصحيحين ، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي »[١] .

وقال في كتاب « الإرشاد » كما نقله السخاوي رحمه الله : بعد قوله والصحيح قول غير ابن الأخرم : إنه فاتهما كثير ، ويدل عليه المشاهدة .

قلت : والصواب قول من قال : لم يفت الكتب الخمسة ، أصول الإسلام ، وهي الصحيحان والسنن الثلاثة ، إلا النزر . يعني القليل .

قال السخاوي رحمه الله : وكأنما أراد بالقائل : الحافظ أبا أحمد ابن الفرضي ، فإنه وصف مصنف أبي علي ابن السكن — مع اشتماله على ما عدا الترمذي منها — بأنه لم يبق عليه إلا القليل[٢] .

وقول الحافظ العراقي رحمه الله « وفيه ما فيه لقول الجعفي » تضعيف لقول الإمام النووي رحمه الله ، ولهذا قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله : (وفيه) : أي في كلام النووي (ما فيه) أي ضعف ظاهر (لقول الجعفي) أي البخاري ... أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتي حديث غير صحيح ، والأصول الخمسة فضلاً عن الصحيحين أقل من ذلك بكثير ، ففاتها كثير[٣] .

وإذا جمعنا ما كان في غير الصحيحين من الحديث الصحيح من كتب السنن والمسانيد والصحاح والمعاجم ، والمصنفات والمشيخات والأجزاء

---

(١) التقريب — بشرح التدريب (٢ : ٩٩) .
(٢) فتح المغيث للسخاوى (١ : ٢٧) .
(٣) فتح الباقي (١ : ٤٦) .